

التجارب الاستعمارية بين واقع الأرض الجزائرية وردد فعل السكان وقانون الأهالي

د.ة مجدوب كريمة

جامعة وهران 1. أحمد بن بلة

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة والمغربية الرائدة في تاريخ المقاومة إذ أن مقاومتها قديمة بقديم احتلالاتها ولا شك أن الجزائر كانت، دون إرادتها، وكرا لمختلف التجارب الاستعمارية، وقد تأثر المجتمع الجزائري إذن، من جراء التغيرات التي أحدثها النظام الاستعماري بأطواره.

ولا شك، أيضا، أن وجود "الكيان الجزائري" الذي أكدّه أغلب رجالات فرنسا الاستعمارية من عسكريين وسياسيين ومثقفين، هو منشط المحرك الأساسي في المواجهة والتحدى للطرف الآخر، "العنصر الدخيل" الذي ينافسه في الأرض ويختلف معه في الدين واللغة والتقاليد ودرجة الحضارة.

ومما لا شك فيه أيضا، أن من ثوابت "الأمة الجزائرية" تمسك المجتمع الجزائري بروح التضامن وروح الاستقلالية وهذا ما جعله مداوم لسياسة الرفض والمواجهة سواء كانت عسكرية أو سياسية بدليل عدد الانتفاضات الشعبية وتناوب المقاومات الهامشية.

وإن صفة "الهيجان" أو "الغليان" الشعبي التي قابل بها باستمرار، المجتمع الجزائري ذلك المستعمر والمستوطن، وضعت فرنسا الاستعمارية بهيكلها في موضع حرج للغاية وجعلها تنذر بخطر الحالة العامة أو "بتهديد الحكم بالجزائر" واتخاذ التدابير اللازمة للحد من "عصيان الجزائر" إلى فاتح القرن العشرين، لم تستطع الإدارة الاستعمارية تهدئة الجزائريين ولا ضمان خضوعهم لها.

إن ردود فعل المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، ضد طريقة التهدة (La pacification) الاستعمارية قد اتخذت أشكالاً ونماذجاً مختلفة بدءاً من المقاومة العسكرية العنيفة إلى المعارضة السياسية الثقافية وقد تضاعفت

عواملها نتيجة لظهور الإيديولوجية الجديدة التي تتزامن مع ظهور النخبة الجزائرية ومناداة العلماء التقدميين بالإصلاح وظهور الصحافة الجزائرية إلخ... من العوامل المحفزة للمواجهة، وفيما يخص مراحل المقاومة، فقد اعتقد بعض المؤرخين من رواد الفكر الاستعماري بأن المقاومة قد انتهت بعد ثورة (الشيخ المقراني)، أو خمدت نهائيا بعد ثورة (الشيخ بوعمامة) معللين ذلك "الهدوء" "بحالة الإرهاق" الكبير، إلا أن الحقيقة التاريخية تثبت عكس ذلك "فالفترات الساخنة" التي خلقت على المدى البعيد جوا من انعدام الأمن والاستقرار والعنف جعلت فرنسا الاستعمارية تدق ناقوس الخطر في كثير من الحالات وفي العديد من المناسبات.

والواقع أن تكريس قانون "الأنديجينا" (الأهالي) ومحاولة تطبيقه على الجزائريين، منذ 1881، من الوسائل القانونية القوية لكنها بغضه باعتبارها مجموعة من القوانين والقرارات تخص الأهالي فقط ووضعهم في حالة خضوع تام للسلطة، واستغلال ثرواتهم.

وما هو إلا الصورة البغيضة، المشوهة لحقوق الأهالي المرتكزة أساسا على الشريعة الإسلامية والعرف التقليدي الاجتماعي.

وذلك ما استنكره الأهالي وقد استنكره بشدة البعض من النخبة المثقفة الفرنسية باعتباره "قانونا جائرا" و"غير إنساني" خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق العقوبات وخلق المحاكم الردعية التعسفية التي تبث في أحكام عقوبة السجن والضريبة والحجز والطرء أو النفي إلخ من الإجراءات العنيفة.

ما يمكن القول أنه رغم كل التعديلات والتجديدات الطارئة على قانون الأهالي، فقد بقي هو النموذج للتقهير والتحقيق والابتزاز.

والنتيجة كما كان متوقعا... هي الفوضى والاضطرابات، وظلت علامات انعدام الأمن والاستقرار والعنف بادرة بالتناوب بين الأرياف والمدن الجزائرية وذلك مع مطلع القرن العشرين.

ولم تستطع الإدارة الاستعمارية الحد من شدتها رغم تطبيق القوانين الردعية، وتكدست على طاولة المناقشة تلك الملفات الخاصة بالأزمات مثل الأزمة

"الحدودية الجزائرية المغربية" و"أزمة تطبيق قانون التجنيد الإجباري" وأزمة "تطورات الحرب الأوروبية" و"أزمة قبائل بني شقران"... إلخ، ولم تستطع الإدارة الاستعمارية البث فيها بصفة نهائية، وبذلك زادت الهوة بين الطبقة الثالثة (الأهالي) والفرنسيين ومنهم المعمرين. ولم تتم المعادلة بين ظروف الأهالي التي زادت تعقيدا وظروف المعمرين التي زادت رخاءا. وبدءا من 1914 توضحت الأمور بالنسبة للمعمرين بحصولهم على الحكم الذاتي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رغبتهم في توسيع مجال قانون الأهالي وتثبيت الأحكام الرديعية على الأهالي.

إن أي كلام عن الأرشيف الاستعماري يجعلنا نتصور المجهودات الجبارة التي وظفتها الإدارة الاستعمارية في جمع أكبر حجم من المعلومات الاستخباراتية المقرنة بالإحصائيات المدققة التي تخص المجتمع الأهلي بالجزائر، ومواطن السكان، وقد جندت فرنسا كل الطاقات البشرية والمادية من أجل ذلك، وكونت ملفات عامة وأخرى خاصة للتعرف باستمرار على مستجدات المجتمع الأهلي والتمكن من السيطرة عليه. فاهتمت كل مؤسسات الدولة الاستعمارية ومختلف هيكلها بتدوين تقارير مفصلة، البعض منها يومي والآخر موسمي، أو سنوي، وعملت على تسهيل المراسلات بين الوظائف المدنية والعسكرية.

وإن ما تخلف لدينا من ذخيرة أرشيفية، يدلنا على أهمية المهمة الاستعمارية في محاولة ضبط المجتمع الأهلي وإجباره للخضوع إلى نظام تشريعي قانوني خاص لا ينطبق تماما على المجتمع الاستعماري (المعمرين) وتدعيمه بجهاز قمعي تعسفي صارم يتضمن معاقبة كل المخالفات والجنايات. وأسندته بجهاز إحصائي مدقق يقوم بتصنيفات خاصة، للسكان المحليين، أراضيهم، حالاتهم المدنية، تحركاتهم، وكذا مختلف المخالفات والعقوبات التي يقع فيها الأهالي من جراء قانون الأهالي (indigénat) والإحصاء هنا، عملية ووسيلة من الوسائل الاستعمارية الفعالة لتدعيم تطبيق القانون الاستعماري.

فقدان الأهالي لجزء كبير من أراضيهم لمصلحة أملاك الدولة (مثال في 1890 في القطاع الوهراني تتمثل في أربعين ألف هكتار/40000 هـ)، وانخفاض ثروتهم بشكل محسوس وحشدهم في نهاية الأمر داخل الأراضي المحصورة (الكانتونات)

وفقدانهم حرية ممارسة نشاطهم التقليدي المعتاد المتمثل في فلاحية القطع الزراعية ورعي المواشي وجمع الحطب... إلخ، وذلك ما يحتم عليهم البحث عن سبل أخرى للعيش مثل استغلال الغابة لقطع الحطب والرعي وغير ذلك، مما يوقع أغلبهم في مخالفات وجنح في حق قانون الأهالي وبالتالي تتراكم الضرائب بشكل يضعهم في محل المتابعات القضائية تنتهي بالسجن أو المصادرة للأموال أو النفي.

لقد ساعدت عوامل كثيرة في عملية التوغل والتوسع الاستعماري الرسمي؛ منها على سبيل الذكر تطور المدن الصغيرة وإنشاء القرى واستعمال الدولة الاستعمارية كل الوسائل القانونية والغير القانونية وتمديد نطاق الاستفادة من مراكز استيطانية، من توسيع أملاك الدولة والمعمرين، وإقامة شركات أجنبية صناعية أو غيرها التي تمثل تطلعات جديدة لمناصب الشغل وبالتالي تفسح منافذ هجرة أجنبية مكثفة وتخلق بذلك علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة متميزة كلها تلعب دورا مصيريا في قلب النظام والهيكل التعليمية المتواجدة قبل الاستعمار في منطقة الغرب الجزائري.

وهذا، بالتأكيد لم يكن ممكنا حدوثه إلا بالتحكم الكامل والهيمنة الاستعمارية التامة على المنطقة بما في ذلك كل وسائل الإنتاج.

هذا الطرح في خدمة معنى المشرعين والمفكرين وعلماء التاريخ الفرنسيين الذين خدموا القضية الاستعمارية، فحاولوا تفسير وتبرير الحركة الاستعمارية. لكن هذا الطرح كان ينطبق عن الأرض الشاغرة؛ فيكيف يتم الاستحواذ على أرض مأهولة بسكانها الأصليين (كما هو الحال في الجزائر)؟.

- كيف يتم خلق مجال للحركة الاستيطانية؟

- ما هي الأراضي التي يمكن منحها للأوروبيين؟

تلك هي إذن تساؤلات وانشغالات الإدارة الاستعمارية التي تعبر على جانب كبير من قلقها منذ بداية الاحتلال ومن أجل الاستحواذ على الأرض المأهولة، أصبح اللجوء إلى خدمات التشريع الاستعماري أمرا ضروريا لحل قضية الأهالي وقضية الملكية.

وقد زاد انشغالها بسبب خضوع قانون الملكية في الجزائر لنظام تقليدي خاص مثل قانون الأراضي "عرش" وأراضي "مك" وهو في غاية التعقيد.

إلا أن الإدارة الاستعمارية قد وظفت الحلول المناسبة لاحتكار حق الملكية بطريقة مشروعة أو غير مشروعة واستهلك كل الأساليب الممكنة لسلب الأراضي من أهلها وذلك، وهي في وضعية "الغازي الأقوى" مثل الاحتلال المباشر للمنفعة العامة (Pour cause utilité publique) أو بطريقة الشراء أو عن طريقة الحجز المباشر (Séquestre) أو الطرد المباشر (L'expropriation) وغيرها، أساليب ملفوفة بالخدعة القانونية أوقعت أغلبية السكان الأصليين في دوامة من الصعب الخروج منها.

ونذكر بعض الوسائل المستخدمة بنقل الملكية المباشرة، نزع الملكية للمنفعة العامة، وضع اليد، البيع بالمزايدات العلنية، والأمثلة موجودة في الغرب الجزائري.

أرشيف ولاية وهران:

- ARMAND (Félix) « Les luttes révolutionnaires de 1848 à 1851 » Ed Pub Paris 194 Cote , A 752.
- ARON (Robert) « Les origines de la guerre d'Algérie » Ed Paris 1962 Cote A 1864.
- AUMERAT(Félix) « Etude sur la question indigène en Algérie sécurité, administration communale et la colonisation » Ed 1902 Orléanville Cote 1469 (18).
- Bulletin de réunion d'études algériennes - Compte rendu des séances de Mars et Mai 1901 et 1902 sur l'insécurité en Algérie - Cote 38 per.
- Bulletin de réunion d'études algériennes Conseil supérieur, les « rapports de Mr BELLEMARE et POMPEI à la session de Novembre 1881 et de Mr BEZY session Novembre 1889 et de Mr BLOCH session de Novembre 1889 et de Mr FLANDRIN session de Décembre 1890 puis 1899.(sur l'insécurité).
- Bulletin de réunion d'études algériennes « Congrès des Agriculteurs algériens session de 1897 »
- Bulletin de réunion d'études algériennes « Travaux de la commission interdépartementale de la sécurité à Alger Décembre 1893 ».
- Bulletin de réunion d'études algériennes « Délégation financière rapports, de Mr BOUCHE session des colons , de Mr MARTIN aux non colons et de MUISTAPHA Hadi Moussa aux indigènes session de Décembre 1898.
- Bulletin de réunion d'études algériennes « Rapport de Mr ISAAC Alex , sur le thème Justice française et musulmane, police et sécurité séance du 28 Février 1895.
- COLIN « Quelques questions algériennes: banditismes, sécurité » Ed.1900 PARIS.
- DAHMANI Mohamed Arab: « Banditismes social et révoltes populaires en Algérie » (de 1912 à 1921 et de 1934 à 1939) - Mémoire de maîtrise Cote 414
- DEMANGEAT(L.) « La. sécurité agricole en Algérie » Ed. 1901 ORAN (Bulletin de la réunion des étude, africaines).
- DEMANGEAT (L.) « Le vagabondage, et la mendicité en Algérie » Ed. 1899 ORAN

(Revue pénitentiaire).

- DEMONT'ES(L) « La sécurité en Algérie » Ed 1906 Cote 41 per.
- DOUEL « Un siècle de finances coloniales 1830 à 1930 » Instructions financières Ed. Paris 1930. .. Cote A 518.
- EON(M.) « Les indigènes devant la loi et les juridictions répressives » Ed. 1892 PARIS.
- GUY (Alfred) « Les famines périodiques en Algérie et les moyens d'y porter remède » Ed. Paris 1893 1 Volume 19 pages Cote 910.
- HUGOLIN « Le banditisme en Algérie » 1è. Volume 191 Pages Ed. 1896 Mostaganem Côte 2863.
- LARCHER (Emile) « Les tribunaux répressifs indigènes et les administrateurs jugés de simple police dans tes communes mixtes d'Algérie » Ed. Alger 190Cote A 1489 (10).
- MARSAHI (L.) « La sécurité en Algérie » Conférence au congrès des agriculteurs algériens - Ed 1898 OR AN
- MAUNIER(R) « Leçon d'ouverture d'un cours de sociologie algérienne » Ed. 1922 1 Volume 96 pages Cote 64 per.
- MERCIER (Ernest) « La question indigène en Algérie au commencement du XXè. Siècle » Ed. 1941 {revue d'études africaines de 1901}.
- MERCIER (Ernest) « L'Algérie en 1880 » 1 Volume 280 Pages Ed. 1880 PARIS Côte 3076.
- MICHON (E) « Un peu de l'âme des bandits ».
- PAOLI « l'a sécurité en Algérie » Ed.1894 (Article paru dans la France Judiciaire de 1894).
- PEYRAT (J) « Les Franchises indigènes » Ed 1920 Alger Cote A /1465 (2)
- SABATIER (Camille) « La Question de la sécurité: insurrection –criminalité » Ed. Alger 1892 Cote 1491 (10).
- TIRMAN « Etat de l'Algérie de 1880 à 1881 » Ed. à Alger 1881 1 Volume 93 pages Cote 26.
- VOILOT « L'insurrection des oueledsidEcheickh » Ed. 1906 ORAN (Revue Africaine année 1879 à 1906).